

سماوات - سماوات - سماوات المطلوب دعم الحركة - بقية

للتدخل للحيلولة دون حسم الموقف الداخلي في لبنان لصالح الحركة الوطنية اللبنانية خوفاً من التدخل الخارجي، وهو ما كان متوقعا فعلا. ولكنهم يجدون انفسهم الان بعد تمرد الكتائبيين والشمعونيين ومطالبتهم بانسحاب القوات السورية، امام خطر تدخل خارجي من جديد. وهم يشعرون انهم قد استغلوا فعلا من قبل الانجليزيين، وان انسحابهم الان من لبنان سيعطي القوات الانغزالية ميزة التفوق العسكري. وورصة اتخاذ قرار بتقسيم لبنان.

ورغم نجاح التدخل السوري في ايجاد اطار شرعي للسلطة في لبنان من خلال انتخاب سركيس لرئاسة الجمهورية وتشكيل وزاره، الا ان هذه الاطارات ظلت بلا قدرة على ممارسة السلطة. وتراجعت امام الضغط الكتائبي والشمعوني عن خطة بناء جيش وطني، وعن تمسرح المصباط الانغزاليين وحتى عن تجميد سعد حداد وسامي الشديان في جنوب لبنان.

واكثر من ذلك اخذت "السلطة" اللبنانية تطالب بتقليص دور قوات الردع استجابة للضغط اليميني الانغزالي، لتترك السلطة الفعلية عمليا في الوسط المسيحي بيد الكتائبيين والشمعونيين.

وسبب موقف سوريا والمعارض "المبادرة" السادات فان توى خارجية وعربية رجعية قد زادت من مساندتها المادية والمعنوية لتلك الجبهة. واذا كان المسؤولون السوريون يواجوهون في الوقت الحاضر خيارا صعبا وهو اما القبول بخطة سركيس المتأثرة كثيرا بالمطالب الشمعونية الكتائبية، او الاصرار على تجريد الانغزاليين من السلاح وايجاد توازن قوى في البلاد لصالح السلطة اللبنانية مع الاستعداد لقبول مخاطرة مواجهة تدخل خارجي، اذا كان السوريون يواجوهون هذا الخيار، فان مساندتهم للحركة الوطنية اللبنانية والمنظمات الفلسطينية تصح ضرورية لاعادة توازن القوى الى ما كان عليه قبل تدخلهم العسكري في الحرب الاهلية. وسيكون لذلك دورا ايجابيا في الحيلولة دون هيمنة الانغزاليين، وفي قيام سلطة تتجاوب مع معطيات ذلك التوازن ومع الحاجة الى اخراج لبنان من ازمته على اساس ديموقراطي.

بيعتن - بقية

ومواقفه الحقيقية قد اخذت تضيق. وان جميع محاولات التستر على تراجعات السادات العلنية لم تعد مجدية بعد ان تطابقت مواقفه مع مواقف من كان يطلق عليهم اسم "الصقور" في حزب العمل الاسرائيلي وعلى رأسهم شمعون بيرس.

حكومة اليمن - بقية

لجنة عسكرية تحت ستار التحقيق المزعوم، للإشراف على العدوان واعطائه طابعا عربيا مشتركا. وعلى الرغم من ان حكومة اليمن الديموقراطية قد كذبت مزاعم الاصنح، واعلنت من خلال مبعوثيها للدول العربية استعدادها للاجتماع والتفاهم مع حكومة اليمن الشمالي في اي مكان يناسب تلك الحكومة، الا ان مختلف أجهزة الاعلام الامبريالية والرجعية العربية تواصل الاتراء وتشديد التوتر بين البلدين الشقيقتين.

عمان - كشفت صحيفة "الراي" عن ان اجتماع الجامعة العربية الاخير في القاهرة قد وضع خطة عسكرية لهجوم ابيمن الجنوبية بمشاركة مصر والسعودية وبعض الدول العربية الاخرى.

وتعتبر الاوساط التقدمية العربية هذه الخطة والعدوان المحتمل الذي تهيء له، احدى وسائل قوى الثورة المضادة لضرب حركة التحرر العربية، واشغال دول الصمود عن مهمتها بالتصدي لقوى الاستسلام.

وقد كان هذا التقدير وراء مبادرة سبع منظمات فلسطينية تشجب القرار الرجعي المشبوه الصادر عن بعض دول الجامعة العربية والداعي لمقاطعة اليمن الديموقراطية، وللمطالبة بضرورة الاسراع في عقد مؤتمر دول الصمود للتضامن مع اليمن الديموقراطية.

السادات

البيان" وقال كرايسكي لمراسل صحيفة "جيروسالم بوست" الاسرائيلية في مقابلة خاصة ان السادات يؤيد البيان. واضاف كرايسكي "اشعر ان علينا ان ننظر قليلا قبل ان يتبنى السادات البيان بصورة علنية. وذلك لانه اعلن عن مشروعه قبل وقت قصير. وهو ينتظر مؤتمر لندن. ولا يريد ان يتخطى علنا عن نقطة البداية في موفه الخاص بالتفاوض ما لم تظهر الحكومة الاسرائيلية اتجاهها لقبول بيان كرايسكي وبرات.

ان هذه المواقف ولقائه بشمعون بيرس تظهر ان ليس هناك حدود لتراجعات الرئيس المصري. وقد حصن الادعاء القائل بان اتصالات السادات ولقائه قد اكسبت القضية العربية مزيدا من التأييد العالمي.

نعلن العكس من ذلك تساهم تراجعات السادات المتكرره في تشجيع اوساط عالمية في اوربا الغربية والولايات المتحدة للتراجع هي الاخرى عن مواقف مؤيدة لقضية الشعب الفلسطيني، لانها لا تستطيع ان تكون "ملكية اكثر من الملك" واذا كان حكام مصر والاردن قد قبلوا بالتخلي عن حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعن حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة، فليس منتظرا من كرايسكي او برات او دول السوق المشتركة ان تستمر في المطالبة بدولة فلسطينية والانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وكل من يقارن بين موقف السادات الذي طرحه في الكنيست الاسرائيلي وموقفه المعبر عنه في مشروع التسوية المصري يلاحظ بوضوح مدى تراجع السادات من اجل التكيف مع المطالب الاسرائيلية. وتشتير الدلائل الى ان الفجوة بين مواقف السادات العلنية



في بلد «حقوق الانسان»

احتشد اكثر من ٨.٠٠٠ - مظاهر امام البيت الابيض في واشنطن للمطالبة بالعدالة لتهمة انتهاك حقوق الانسان في الساحل الشرقي للولايات المتحدة. وقد كان هذا اكبر عمل احتجاجي حتى الان يبين انتهاك حقوق الانسان بحق السجناء الشباب العشرة من مناضلي الحزب الشيوعي في ولاية شمال كارولينا. كما طالب المظاهرون

بضمان حقوق الانسان لكافة السجناء المعتقلين في الولايات المتحدة. وكان السجناء العشرة ولي مقدمهم الكهنه جابس قد اعتقلوا عام ١٩٧٦ وحكم عليهم بالسجن مدى الحياة في مجرمات ٢٨٢ عاما. وهم يعتبرون في ثمانية سجون مختلفة. وعلى الرغم من انهم من شهود الاعداء العام قد اعتزلوا في هذه باتهم قدها اعداءات كاذبة. وكشف مطبق عن انتهاك الحقوق القانونية خلال الاعتقال فان سجناء ولتفتون العشرة مقرالوا مخرجهم هربهم.

الاسواط الوطنية - بقية

واعتبر المراقبون السياسيون هذا التوقيت، محاولة لاغراء الحكومة الاسرائيلية، باشعارها من خلال التصريح ان الحكومة الاردنية جاهزة للتفاوض وتوقيع اتفاقية صلح على اساس المشروع المصري وتلتفت مصادر سياسة مطلعة الانتباه الى ان خطوة الحكومة الاردنية تشير الى انها كانت مطلعة على محتويات المشروع المصري. لانه من غير المتبع دبلوماسيا ان يعلن ناطق رسمي باسم حكومة ما، ودون ان مشروع لم يقدم لها رسميا من قبل الدولة صاحبة المشروع.

ومن الجدير بالذكر ان الخطوط العامة للمشروع المصري كانت قد عرضت على المسؤولين الاردنيين اثناء زيارة حسني مبارك لعمان، ثم نوقشت بصورة مشتركة مع المسؤولين السعوديين اثناء زيارة حسني مبارك للملك حسين الى جدة في اوائل الشهر الماضي.

وقد قام المسؤولون السعوديون بدور رئيسي في صياغة المشروع مقابل الوعد بتغطية الموقف المصري الاردني عربيا. كما ذكرت تقارير صحيفة اسرائيلية من واشنطن. الا ان لولايات المتحدة وخاصة سوندرز، مساعد وزير الخارجية الاميركية، كانت له اليد الطولى في صياغة المشروع خلال المشاورات المكثفة

التي كانت تعتقد بين هيرمان ايلتس السفير الاميركي في القاهرة و ابراهيم كامل وزير الخارجية المصرية وتجدر الإشارة الى ان الرئيس المصري كان بحاجة الى الموافقة الاردنية وقد اتفق على ان يقدمها الاردن في اللحظة المناسبة. وقد مكنت هذه الموافقة الرئيس السادات من الاجابة على سؤال كان يجاب به دوما انك تتحدث عن استعدادك للتفاوض بشأن القضية الفلسطينية ولكن من ضمن قدرتك على تنفيذ ما يمكن ان نتفق عليه. اذ كانت "الاطراف المعنية" الاخرى لا تظهر استعدادا للتفاوض؟

وكان تصريح عدنان ابو عوده الجواب المطلوب. فقد وصف وزير الاعلام الاردني المشروع المصري بأنه "متوازن" و "يراعي حقوق ومصالح جميع الاطراف المعنية بازمة الشرق الاوسط".

ومعنى هذا ان منظمة التحرير ليست طرفا معنيا لانه ليس لها اي دور في المقترحات. وان المشروع يتعهد بايجاد طرف فلسطيني غيرها يشارك، برعاية مصر والاردن، في تقرير المصير الفلسطيني. ومعنى هذا ايضا ان الشعب الفلسطيني ليس له حقوق وطنية، ولا صفة مستقلة بل ان حقوقه ومصالحه هي ما تضمنه المشروع المصري لكل من الاردن ومصر من "ادوار" في الضفة والقطاع. ويبدو ان الاوساط المؤيدة للسياسة الاردنية في المناطق المحتلة قد فوجئت بتصريح عدنان ابو عوده. فتجاهلت صحيفة القدس التصريح كليا. والتزم عدد من "الوجهاء" الصمت. ولكن من المنتظر ان يبدأ المكتب التنفيذي



لشؤون الارض المحتلة برئاسة وزير الاعلام صاحب التصريح، بتكليف المعروفة لكسب التأييد. هذا وقد اعربت الامة الوطنية عن رفضها لتصريح الاعلام الاردني واعتبرت ان الشؤون الداخلية الفلسطينية وخروجها مكشوفوا على مؤتمر الرباط وتعريف الاستعداد للسير في الاستسلام.

<p>الاشتراكات ١٥ ليرة سنويا للطلاب ١٠ ليرة سنويا</p>	<p>التحرير والادارة القدس - شارع الرشيد تيليفون ٢٨٢٨٩٠ من ١٩٣٢ البرقيات</p>	<p>صاحب الامتياز والنشر المسؤول ألياس نصرالله رئيس التحرير</p>	<p>الطليعة جريدة اسبوعية سياسية مصبورة</p>
--	---	---	---